مجمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان
تحليل احتياجات وإمكانيات مجموعة مستهدفة*

عالية عبد المنعم المهدى**
هالة حلمى السعيد***

Abstract

The Small Scale Enterprises in the 10th of Ramadan City

The10 th of Ramadan City was established by the issuance of the Presidential decree number 249 in 1979 in an attempt to overcome the overcrowded urban centers. The objectives of establishing SSEs in the City included :

- acting as suppliers of raw materials for larger industries.
- creating SSEs that are linked by mutual needs with each other and with other industries in the City .

A questionnaire was performed to analyze the workings, prospects and ,problems concerned with the 10th of Ramadan City . The data collection and the field work started in May 1996 and lasted nearly 10 days.

The results of the questionnaire show that the legal status of each SSE in the City is of personal enterprise. The entrepreneurs sought the City for working rather than settlement purposes. (81.5%). Although equipment used varied from manual tools to automated machinery, there is an obvious gap between the technical level of the machinery used. It was also observed that small scale enterprises did not have access to credit and other banking services as large ones, while 13 enterprises of the total were able to obtain foreign loans from international financial institutions like the World Bank for Construction and Development.

* تم إعداد هذا البحث تحت إشراف اتحاد الصناعات المصرية وغرفة الصناعات الهندسية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت وجمعية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى المدن الجديدة.

** استاذ الاقتصاد – جامعة القاهرة
*** مدرس الاقتصاد – جامعة القاهرة

مقدمة :

لعبت الصناعات الصغيرة دوراً هاماً فى التنمية الصناعية التى تمت فى معظم الدول الصناعية الجديدة مثل كوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان وتايلاند بالإضافة الى اليابان والهند وغيرها.

وتجلت مساهمة الصناعات الصغيرة بوضوح فى القيمة الصناعية المضافة والعمالة والنمو عند قيامها بدور الصناعات المغذية لشركات صناعية أكبر (مثل صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات والحاسبات الآلية).

ومع ذلك فإن تعريف هذا القطاع يعد من أكبر المشاكل التى تواجه الباحث فى مجال الصناعات الصغيرة، ذلك أن معيار التفريق بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة لا يقتصر على عدد العمال فحسب بل يشمل أيضا رأس المال والتقنية. وحتى لو أخذنا عدد العمال فقط كمعيار لتعريف الصناعات الصغيرة نجد أن الدول قد اختلفت فى تحديد الحد الاقصى لعدد العمال فى وحدات هذا القطاع (حيث يتراوح هذا الرقم بين ٣٠٠ عامل فى اليابان ، و٢٥٠ فى الولايات المتحدة الأميريكية و٥٠ فى ألمانيا وفرنسا وبلجيكا..).

ويظهر نفس الخلاف أيضا عندما يؤخذ حجم رأس المال أو نوع التقنية كمعيار للتمييز بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة.

الصناعات الصغيرة فى مصر :

ولا تختلف مصر عن بقية الدول الأخرى فى مواجهة الصعوبة التى تكتنف تعريف الصناعات الصغيرة، فبينما ترى وزارة الصناعة أن المشروع الصغير هو ذلك الذى يستخدم أقل من ١٠٠ عامل ولا يتعدى رأسماله الثابت نصف مليون جنيه، نجد أن وزارة التخطيط تعرفه على أنه الوحدة التى لا تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا.

وعلاوة على ذلك فإن بنك التنمية الصناعية يعرف المشروع الصغير على أساس حجم العمالة ورأس المال معا، ويعتبر الوحدة الصناعية مشروعا صغيرا إذا كان عدد العاملين فيها يتراوح بين ١٠ و١٠٠ عامل ورأسمالها يتراوح بين ٥٠٠٠٠ جنيه ومليون جنيه (١٩٩٢).

المشاريع الصغيرة فى مدينة العاشر من رمضان :

تأسست مدينة العاشر من رمضان بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٩ على أن تكون خطوة جديدة وغير تقليدية لحل المشاكل المتفاقمة المتعلقة بالزيادة السكانية فى المدن الكبرى، حيث استعملت مقاييس دولية جديدة فى تخطيط المدينة

الجديدة تستهدف فى الاساس خلق مركز حضارى جديد يوفر ظروف معيشة مناسبة وبيئة عمل مشجعة تتجنب اختناقات المدن الكبيرة.

ولقد خططت مدينة العاشر فى الواقع لتكون مجتمعا صناعيا مستقلا يقدم للقطاع الخاص (الوطنى والاجنبي) مساحات من الأراضى مهيأة جيدا ومزودة بالبنية الاساسية اللازمة لاستثمارات الصناعية.

وفى مطلع التسعينات أقام جهاز مدينة العاشر من رمضان مجمع الصناعات الصغيرة ليضم ٢٤٠ منشأة صغيرة، لم يعمل منها حتى الآن (مايو ١٩٩٦) إلا ٥٦ منشأة، وقد أقيم هذا المجمع لتحقيق عدة أهداف منها :

أ- خلق قاعدة للصناعات المغذية التى تزود الصناعات الأكبر بالمواد الخام أو قطع الغيار.

ب - خلق المشاريع الصغيرة التى تربطها الاحتياجات المتبادلة سواء فيما بينها أو مع الصناعات الأكبر فى مدينة العاشر.

الأهداف :

ترمى نتائج الدراسة الى تسليط الضوء على الملامح الأساسية للصناعات الصغيرة فى مدينة العاشر من رمضان وأن تسترشد بها الجمعية فى تطوير خططها لمساعدة هذه الصناعات وتهدف هذه الدراسة الى تحقيق أهداف متعددة تتضمن :

ا -تعريف وتصنيف الوخدات الصناعية القائمة الى مجموعات وفق معايير معينة ٠عدد العمال و/أو حجم رأس المال و/أو التقنية المستخدمة).

ب - تحديد الملامح الأساسية للمشاريع الصغيرة مثل اختيار الموقع، ونوع الصناعة، وصاحب المشروع entrepreneur، وحجم رأس المال، وظروف العمل، وبيئة الانتاج والتمويل والتسويق وما إلى ذلك.

ج - التعرف على إمكانيات واحتياجات أصحاب المشاريع والمشاكل العامة التى تواجههم.

د - التعرف على اهتمامات وتوقعات أصحاب المشاريع فيما يتعلق بالخطط المستقبلية للإنتاج والاستثمار.

هـ - استطلاع رأى أصحاب المشاريع فيما يتعلق بتأثير العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوقعة الإقليمية والدولية على قرارات الإنتاج.

و – معرفة دور مختلف الجمعيات المتخصصة ونقابات العمال فى تقديم المساعدات (المالية والتقنية والمساندة) للصناعات الصغيرة.

استمارة الاستبيان :(١)

تتكون استمارة الاستبيان من سبعة موضوعات أساسية و١٤٢ سؤالا و تغطى الموضوعات السبعة المجالات التالية :

– مؤهلات مالك الوحدة، وخلفية عنه، وقرار الإقامة فى مدينة العاشر من رمضان.
– وصف الوحدة الصناعية : نوع النشاط الصناعى ، والمنتج ، والطاقة الإنتاجية وقيمة الإنتاج وتصميم المنتج ومصاريف البحث والتطوير والآلات والمواد الخام.
– التسويق وحدوده.
– وسائل تمويل الإنتاج.
– العمال وظروف العمل فى الوحدة الصناعية.
– الإجراءات الرسمية.
– التوقعات المستقبلية.

ويتضمن الجزء التالى معلومات تحليلية مفصلة عن هذه الموضوعات السبعة.

(١) خلفية عن أصحاب المشاريع (أو المنظمين).

(١-١) الجنس والعمر والتعليم :

جميع المشاريع الصغيرة القائمة فى العاشر من رمضان مملوكة لذكور تتراوح أعمار غالبيتهم (٧٠٪) بين ٢٥ و٥٥ سنة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع النسبى فى متوسط العمر بأن معظم هؤلاء الملاك ليسوا مستجدين على النشاط الصناعى، بل على العكس، سبق لبعضهم العمل أو التدريب فى مصانع أو منشآت أخرى كانت مملوكة لهم أو للغير (من القطاعين العام والخاص). والنظر الى المستويات التعليمية لأصحاب المشاريع الصغيرة يبين ما يلى :

أ– غالبية أصحاب المشاريع الصغيرة فى المجمع متعلمون تعليما عاليا ، حيث إن ٧٦٪ حصلوا على شهادات جامعية أو التحقوا بالدراسة الجامعية، وهى نسبة عالية إذا ماقورنت باصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة فى القطاع غير الرسمى حيث لا تتعدى نسبة الحاصلين على شهادات جامعية ٤٪ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٥ ، صفحة ٣٩).

ب – ومن جهة أخرى فإن نسبة ذوى المستويات التعليمية المنخفضة والتعليم الابتدائى

لا تتجاوز ٢٪ من إجمالى عدد أصحاب المشاريع الصغيرة.

وعلى هذا يمكن استنتاج أن النمط السائد بين أصحاب المشاريع فى مجمع الصناعات الصغيرة هو (النمط الإدارى) أى أولئك القادرين على إدارة عمليات أكبر وتطبيق نظام تقسيم العمل (الليثى ١٩٩٦ صفحة ٢١).

(١-٢) الإقامة فى العاشر من رمضان :

وغم ان أحد اسباب تأسيس مدينة العاشر من رمضان هو خلق مركز صناعى جديد قادر على جذب الناس للعمل والإقامة العائلية بعيدا عن المدن الكبرى المزدحمة بالسكان، إلا أن البيانات المتاحة تشير الى غير ذلك.

وتبين المعلومات المتاحة أن نحو ٧٩٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة يقيمون خارج مدينة العاشر (٥ر٧٤٪ فى القاهرة و٤٪ فى بورسعيد) وبسؤال اصحاب المشاريع الصغيرة عن اسباب مجيئهم الى مدينة العاشر أفاد ٥ر٨١٪ منهم أن العمل هو هدفهم الأساسى بينما أفاد ٧ر١٦٪ أنهم اعتزموا العمل والسكنى مع أسرهم فى هذه المدينة.

ورغم ذلك نجحت مدينة العاشر فى جذب عدد كبير نسبيا من المتسثمرين لإنشاء المصانع والمشاريع الصغيرة، فما هى الاسباب؟ ذكر اصحاب المشاريع الصغيرة عدة اسباب لاختيار هذا الموقع منها :

أ – وجود أماكن شاغرة للبيع .

ب – إمكانية الحصول على تسهيلات للشراء (التسديد بالتقسيط) .

ج – الوجود والعمل فى المدينة يوفر فرصة الوصول بسهولة إلى الاسواق المصرية .

د – الاماكن المتاحة كانت معروضة بأسعار معقولة .

وبفحص الخلفية المهنية لأصحاب المشاريع الصغيرة الحالية ، يلاحظ أن ٦، ٩٢٪ منهم سبق لهم العمل فى أماكن عديدة قبل التوجه إلى العاشر ، وأن اغلبهم (٧٧٪) عملوا فى القطاع الخاص ، أما الباقون فإنهم أتوا إما من القطاع العام (٨.٣٪) أو القطاع الحكومى (٦.٢٥٪) أو عائدين من الدول العربية (٢.١٪).

ويبدو أن هذه النتائج تشير إلى أن مجمع الصناعات الصغيرة فى العاشر من رمضان لم ينجح فى جذب عناصر جديدة إلى القطاع ، بل على العكس فإن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة إما أنهم يعملون حالياً أو كانوا يعملون فى منشآت صناعية أخرى وأنهم انتقلوا إلى المدينه لأسباب مختلفة أهمها : توسيع مجال النشاط (٨٨.٣٪).

- امتلاك مشروع خاص (٣٤٪). - زيادة الدخل (٢١,٣٪).

ومن الملاحظ أيضاً أن نحو ٣٠٪ منهم لديهم عمل ثان ، وأن نحو نصفهم يمتلكون مشاريع أخرى ، ٣٧,٨٪ منهم يعملون فى شركات خاصة ، ٥,١٠٪ منهم لا يزالون فى القطاع الحكومى . وقد استمروا فى أعمالهم القديمة لأنهم يدركون أن مشاريعهم ماهى إلا امتداد للوحدات القائمة بالفعل (٥٦٪) أو أنها تدر عليهم دخلاً إضافياً (٢٠٪).

(١-٣) الخبرة السابقة :

فرص التدريب غير متوفرة لمعظم أصحاب المشاريع الصغيرة ، وقد سبق أن تدرب نحو ٦١,٥٪ منهم فقط إما فى أعمالهم السابقة (٨٤٪) أو فى أحد مراكز التدريب المتخصصة (١٢,٥٪) أو فى مدرسة صناعية (٣٪) . وهذه النتائج تؤكد أن عددا محدودا فقط من أصحاب المشاريع الصغيرة قد استفاد من التسهيلات التدريبية التى تقدمها الحكومة أو النظام التعليمى ، وهذا بدوره يعنى أن مراكز التدريب لم تستخدم بالكفاءة المطلوبة ولم تتكيف مع متطلبات القطاع الصناعى التى تتغير وتتطور باستمرار . ومن ثم يمكن استنتاج أن هذه التسهيلات لم تفى بدورها ، وأنه لابد من إعادة النظر فى برامجها ودوراتها ومدربيها وتخصصاتها وتغييرها وزيادتها وتطويرها لتواكب المعايير التقنية الجديدة ومتطلبات الأسواق الدولية .

(١-٤) الوضع القانونى :

تعد جميع المشاريع الصغيرة فى مدينة العاشر منشآت شخصية من الناحية القانونية ، وقد مثلث الملكية الفردية أكبر نسبة من هذه المشاريع (٣٥,٥٨٪) ، وتليها الشراكة بنسبة (٣٠,٢٪) ثم الشراكة المحدودة (٢٤,٥٪) ، وغالبا مايكون الشركاء فى الحالتين الأخيرتين من الأقارب (٧١,٤٪) حيث لا تتعدى نسبه الأصدقاء والمعارف (١٧,١٪) و (١١,٤٪) من جميع الشركاء على التوالى ويسعى أصحاب المشاريع إلى الشراكة لثلاثة أسباب رئيسية هى زيادة رأس المال بنسبة (٥٦,٧٪) أو وجود شريك له خبرة (٣٠٪) أو للحد من نسبة المخاطرة (١٣,٣٪) .

(٢) وصف المشروع ونشاطه :

(٢-١) بدء النشاط :

تأسست جميع المشاريع التى يضمها مجمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر خلال التسعينات كما يتضح من شكل رقم (١) :

شكل رقم (١)

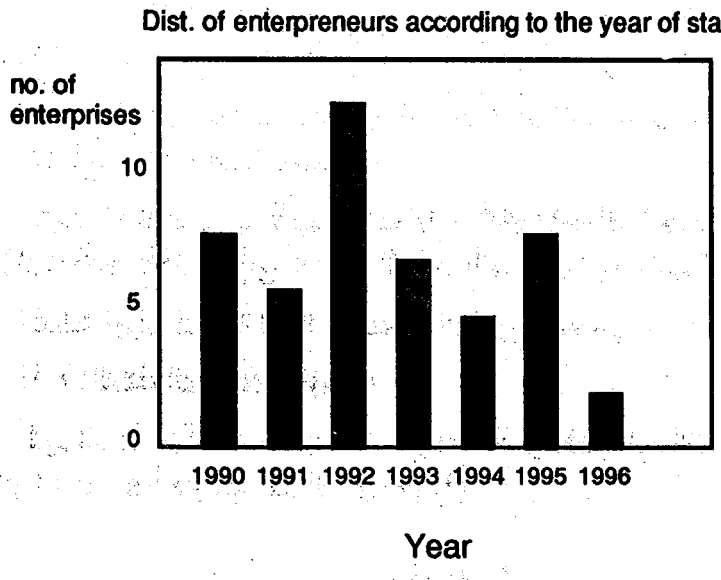

(٢-٢) استقلالية المنشآت :

أما بالنسبة لدرجة استقلال المنشآت الصناعية فقد أوضحت البيانات أن ٨٣٪ من الوحدات تعمل بطريقة مستقلة ، بينما توجد فروع لنحو ٥٩,٤٪ منها خارج مدينه العاشر وإن ٧,٥٪ منها تنتمى إلى مؤسسات مركزية أكبر .

وقد تأسس نحو ٦٠٪ من المشاريع وفق قانون الاستثمار الذى ينص على تمتعها بإعفاء ضريبى لمدة خمس سنوات أو أكثر ومن ثم تكون الضرائب ملغاة عند بداية تشغيل الوحدة الصناعية . وينتمى نحو ٧٤٪ من المنشآت لعضوية واحدة أو أكثر من الجمعيات التخصصية (مثل جمعية رجال الأعمال ، جمعية الصناعات الصغيرة والمتوسطة) أو اتحاد الصناعات، واستفادت من هذه العضوية فى مجالات المعلومات والمساعدات الفنية والتسويق .وبالرغم من أن ٢٧٪ من أصحاب المشاريع شاركوا بفاعلية فى إدارة الهيئات والجمعيات المختلفة المعنية ، إلا أنهم يعتقدون أن هناك الكثير من الأهداف التى لم تتحقق ، وكانت هناك اقتراحات بضرورة توجيه الاهتمام نحو المشاكل الملحة التى تواجه المجتمع الصناعى فى مدينة العاشر من رمضان ومنها : صعوبة التسويق .

نقص المواد الخام الضرورية . نقص العمالة الماهرة .،صعوبة الحصول على ائتمانات مالية .

وعلاوة على ذلك ، اقترح أصحاب المشاريع الصغيرة أن يقوم اتحاد الصناعات المصرية والجمعيات المتخصصة المختلفة بدور فعال فيمايلى :

١- الاستماع إلى صوت المشاريع الصغيرة وإعطائها الفرصة لعرض متطلباتها ومشاكلها وتعريف الأعضاء ببعضهم .

ب - توفير المعلومات عن الاسواق المحلية ، وكذلك الأسواق الأجنبية التى تصدر المواد الخام والآلات، بالاضافة إلى الأسواق المتاحة التى يمكن أن تستورد المنتجات المحلية .

ج - تنظيم دورات تدريبية للعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة .

(٢-٣) أنشطة الصناعات التحويلية :

تقوم المشاريع الصغيرة بأنشطة متنوعة ، إلا أن بعض المجالات الإنتاجية قد تكون أكثر انتشارا كما هو مبين فى الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢)

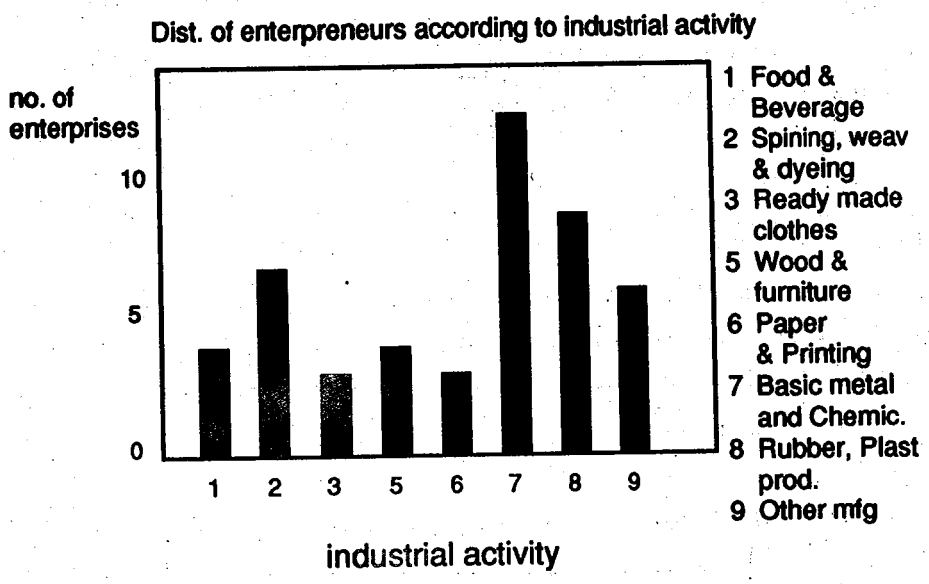

يشير الشكل السابق إلى أن الصناعات المعدنية الاساسية والصناعات الكيماوية وصناعات الغزل والنسيج والصباغة تأتى على قمة مجالات الاستثمار المفضلة . وتميل غالبية المنشات (٧٧.٤٪) إلى إنتاج أكثر من منتج واحد ، وتمثل غالبية المنتجات (٨٤.٦٪) منتجات نهائية كمالية (٥٣٪) وبقية المنتجات إما أن تكون متوسطة الجودة (٣٩٪) أو منخفضة الجودة (٨٪) ويرى غالبية المنتجين (٧٢.٥٪) ضرورة توسيع طاقتهم الانتاجية لمواكبة ظروف السوق ، ورغم ذلك فإنه عند كساد السوق يزعم ٢٨٪ من المنتجين أنهم سيعتزلون الصناعه ككل فيما يزعم ٣٣٪ منهم أنهم سيغيرون نشاطهم إلى صناعة أخرى أما الاخرون فإنهم لا يعرفون القرار الذى يمكن اتخاذه .

(٢-٤) الآلات :

تشير البيانات المتاحة إلى وجود هوة كبيرة بين المستويات الفنية للآلات المستخدمة فى هذا المجمع ، وتتراح هذه الهوة بين استعمال الحاسب الآلى فى البرمجة واستعمال العدد اليدوية البدائية . ويظهر شكل (٣) التوزيع النسبى للآلات وفقا للمستوى الفنى . وهذه الفجوة الكبيرة فى المستوى الفنى للآلات المستخدمة يعكس الفجوة الكبيرة فى المستويات الفنية للمشروعات والاختلافات الكبيرة فى إدارة عملية الانتاج .

شكل رقم (٣)

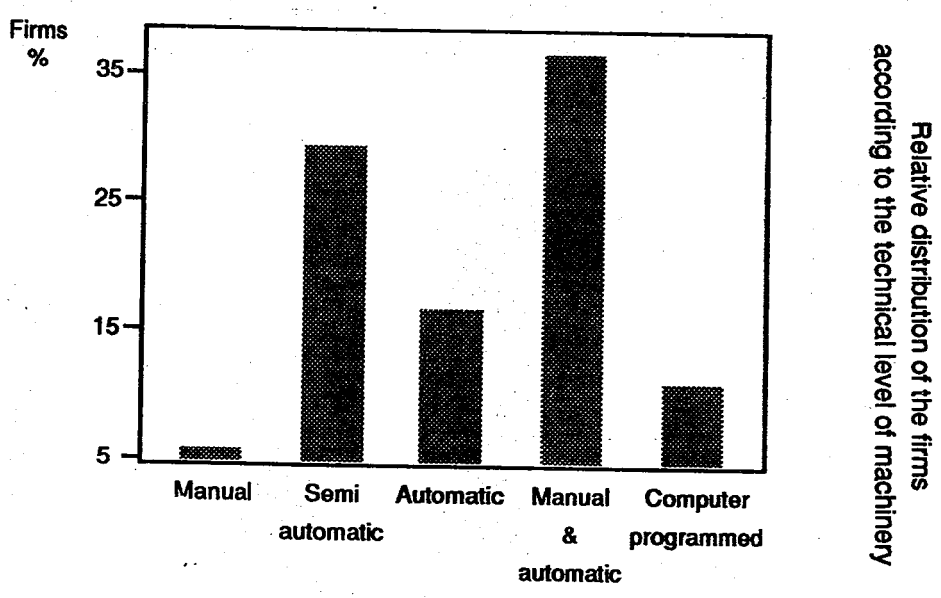

تشير البيانات أيضاً إلى أن نسبة ١٩,٦٪ و ١، ٣٧٪ و٧٦,٩٪ من المنشآت تستخدم أجهزة الحاسب الآلى والفاكس والتليفونات فى اتصالاتها على التوالى . وتقوم الحاسبات الالية بوظائف مختلفة من بينها معالجة الكلمات وحفظ المعلومات وتوجية عملية الإنتاج والبريد الإلكترونى وربط المشاريع بشبكة الأعمال وأخيراً تستعمل كجهاز فاكس . وعليه ، يمكن الاستنتاج أنه رغم كون هذه المشاريع صغيرة الحجم إلا أنها تتجه نحو تحديث وتطوير وسائل اتصالاتها لتتناسب مع المتطلبات والمعايير الدولية وتفى باحتياجات ومتطلبات السوق التى تتغير بسرعة .

أما فيما يتعلق باستيراد الماكينات فإن ٤٣ منشأة من ال ٥٤ منشأة (٧٩,٦٪) تستعمل ماكينات مستوردة ، وعلاوة على ذلك فإن نصف هذه المنشآت زعمت أنها استوردت الماكينات لعدم وجود بدائل محلية ، بينما أكدت منشآت أخرى وجود بدائل محلية ، أما الباقون فإنهم لم يحاولوا مجرد تحرى الحقيقة وهكذا فإن تفضيل الماكينات المستوردة نشأ من الاعتقاد السائد أنها اكثر جوده وأعلى إنتاجا وضمانا من الماكينات المحلية وذلك دون أن يوضع فى الاعتبار انخفاض أسعار الماكينات المحلية ووجود تسهيلات فى الدفع .

وبالنسبة للمنشآت التى فضلت استخدام الماكينات المحلية فإن ٧١٪ منها اخذت فى الاعتبار انخفاض أسعار هذه الماكينات وأكدت منشأتان فقط أن الماكينات المحلية أفضل من المستوردة بينما لم تفكر ثلاث منشآت أخرى فى مجرد وجود ماكينات مستوردة طالما توفرت المحلية ويبين شكل (٤) التوزيع النسبى للمنشأت حسب مصدر الماكينات التى تستعملها.

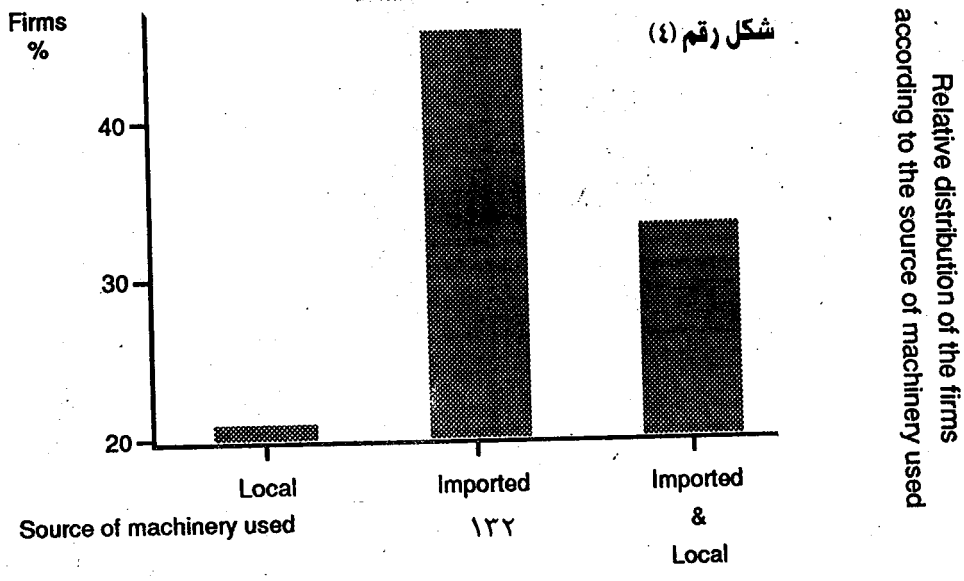

شكل رقم (٤)

Relative distribution of the firms according to the source of machinery used

ومن الجدير بالذكر أن ٦٥٪ إلى ٧٠٪ من المنشآت التى تستعمل الماكينات المحلية تعتقد أن هذه الماكينات لا تتحسن فنيا من حيث المستوى الفنى والعمر الانتاجى والكفاءة الانتاجية واستهلاك الطاقة ومتطلبات الصيانة . ومن ثم فإنه من المؤكد أن انخفاض أسعار الماكينات المحلية وعدم القدرة المالية على شراء ماكينات مستوردة هما السببان الأساسيان فى استعمال الماكينات المحلية فى معظم المنشآت .

وفيما يتعلق بمتطلبات الصيانة فإن اكثرمن ٢٠٪ من هذه المنشآت تعرض لبعض المشاكل سواء داخل المشروع أو خارجه ، هذه المنشآت تواجه مشاكل فى الصيانة بسبب ندرة عمال الصيانة ذوى الخبرة أو عدم وجود قطع الغيار .

(٢-٥) المواد الخام :

كان من المتعذر تقييم مكونات الإنتاج منذ ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥ لعدم التوصل إلى معلومات يعتد بصدقها ومن الملاحظ أن معظم هذه المنشآت تستخدم خامات مستوردة ، أو خامات مستوردة ومحلية فى آن واحد . فبينما تعتمد ٢٤٪ (أى ١٦ منشأة) على استعمال الخامات المحلية وحدها ، فإن ٥٩,٢٪ (٣٢منشأة) تستعملا خليطاً من الخامات المحلية ، والمستوردة و ١٦,٦٪ (أى ٩منشآت) تستعمل الخامات المستوردة فقط .

ويتم الحصول على المواد الخام المستوردة التى تمثل نحو ٥٦,٤٪ من إجمالى المواد الخام المستخدمة ، إما عن طريق المنشأة نفسها أو من التجار المحليين ، ولم يرد على الإطلاق ذكر لشرائها من مؤسسات حكوميةأو من شركات القطاع العام .

أما الخامات المحلية التى تمثل ٤٣,٦٪ من إجمالى الخامات المستخدمة فيتم الحصول عليها إما من المحافظات المجاورة بالدرجة الأولى أو من مدينة العاشر من رمضان . وهكذا فإن

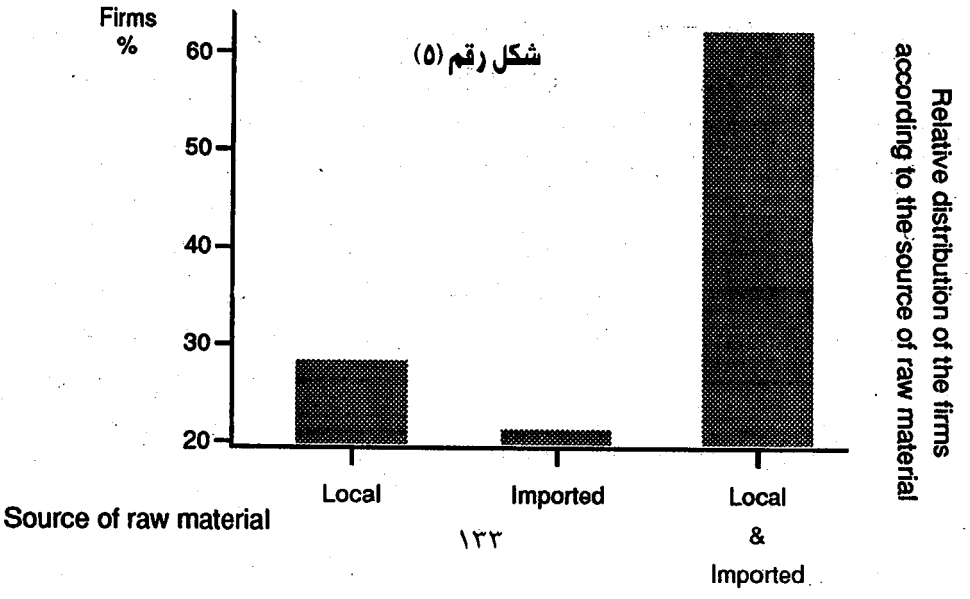

شكل رقم (٥)

النقل الداخلى يمثل العناصر الرئيسية فى تكاليف الخام (إضافة إلى تكلفة المواد الخام ذاتها) ، بينما تمثل مصاريف الشحن العنصر الأساسى فى تكاليف الخامات المستوردة .

ومن الملاحظ أن ٩٢٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة لا يواجهون أية صعوبات تحول دون الحصول على الخامات المحلية أو المستوردة ، فيما تواجه بقية المنشآت (٨ منشآت) عقبات إجرائية مثل الجمارك وتحديد الحصص .

ويوصى بتخزين المواد الخام كضمان لاستقرار الإنتاج إضافة إلى تجنب ارتفاع الأسعار أو قلة المواد الخام وأثرها على حجم الإنتاج وجودته . ولكن واحدة من أكبر المشكلات هى أن معظم المنشآت ليست واسعة بالقدر الكافى الذى يسمح بتخزين الخامات .

٣- التسويق :

إن صاحب المشروع الصغير ، وهو فى نفس الوقت مدير التسويق ، ينبغى أن يثبت جدارته فى السوق بتقديم منتجات تكون بكل المقاييس أفضل من بدائلها الاخرى المحلية أو المستوردة . كما ينبغى عليه أن يكون على دراية كافية بمزايا موقعه وعيوبه ، وبأنظمة تحديد الأسعار وعملائه الاساسيين وسياسات الدعايه والاعلان ، وأخيراً وليس آخر يجب على صاحب المشروع الصغير أن يتوخى الحذر قبل الدخول فى أسواق التصدير .

ولبيان عملية التسويق بجدر بنا أن نناقش العوامل التالية .

- ميزة موقع مدينه العاشر من رمضان .
- المستهلك الأساسى لمنتجات العاشر من رمضان .
- العوامل الآساسية التى تؤدى إلى إرضاء العملاء .
- المشاكل التسويقية التى تواجهها المشاريع الصغيرة .

وتشير النتائج إلى أن : ٣٢٪ من المشاريع ترى أن مواقعها غير ملائمة للقيام بعمليات التسويق فيما ترى ٦٧٪ من المشاريع أن مواقعها إما ملائمة جداً أو ملائمة إلى حد ما لعمليات التسويق .ويعد القرب من الأسواق ومصادر الخامات والقوى العاملة من الخصائص التى تميز مواقع المؤسسات المناسب للتسويق .وتجئ القاهرة فى المقام الأول بالنسبة للتسويق ، وتليها مدينه العاشر ثم الإسكندرية والوجه البحرى والاسماعلية ومدن القناة وأخيراً الوجه القبلى . (إنظر الشكل رقم ٦) وبينما يمثل المستهلك الحضرى ٨٥,٦٪ يمثل المستهلك الريفى ١٤,٤٪ من مجموع المستهلكين .

وتباع المنتجات إما إلى العميل نفسه مباشرة ، كما هوالحال بالنسبة لـ ٢٨ منشأة أو بطريقة غير مباشرة إلى تجار الجملة (١١ منشأة) أو الجهات الحكومية (٩ منشآت) ،. ومن المهم أن نعرف أن١٢ مشرعاً تصدر منتجاتها إلى الخارج ، وأن ٩ مشاريع تنتج بضائع وسيطة (أنظر الشكل رقم ٧) .

ومن الملاحظ أن ٥٢٪ من المشاريع لا تأخذ فى إعتبارها إنشاء إدارات للتسويق لكونها مشاريع صغيرة الإنتاجية . وبالاضافة إلى ذلك فإن ٦٣,٧٥٪ من المنشات تنتج بالطلبية وليس

شكل رقم (٦)

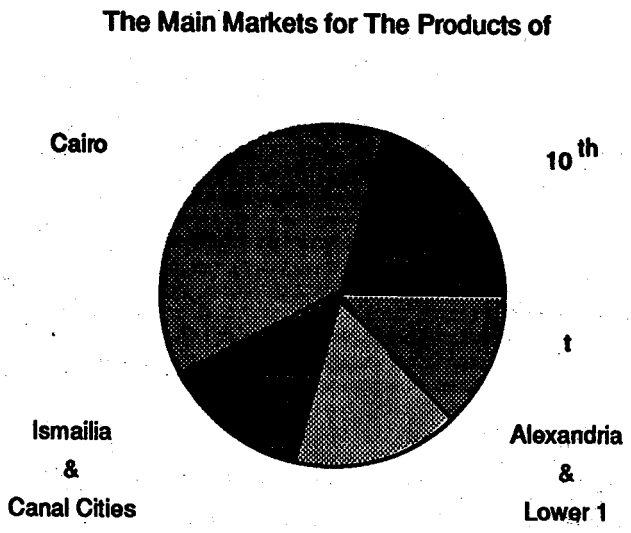
The Main Markets for The Products of
Cairo
10th
t
Ismailia
&
Canal Cities
Alexandria
&
Lower 1

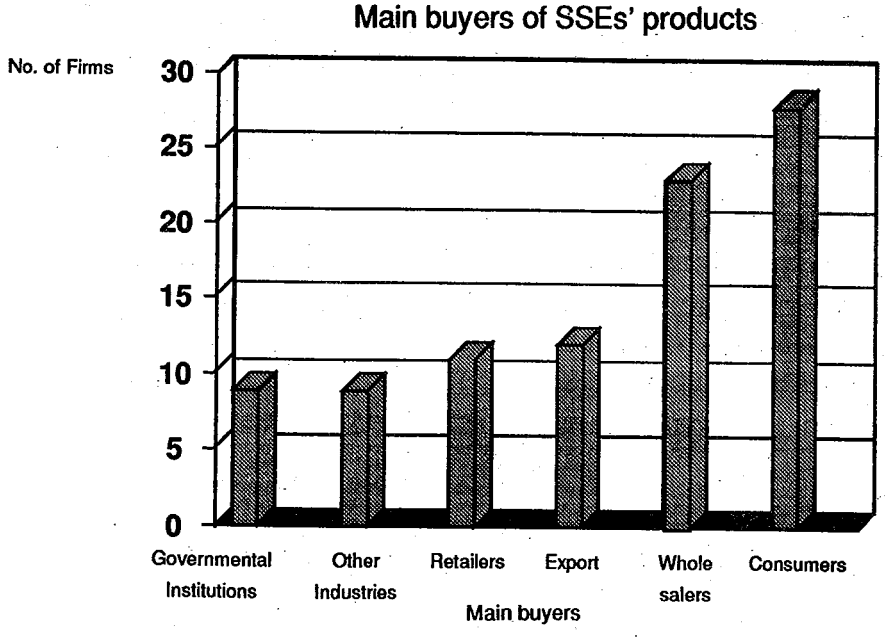
Main buyers of SSEs' products
No. of Firms
30
25
20
15
10
5
0
Governmental Institutions
Other Industries
Retailers
Export
Whole salers
Consumers
Main buyers

بصفة منتظمة ، وإن معظم هذة المشاريع تفضل استلام دفعة مقدمة كشرط أساسى للمبيعات سواء أكانت هذه الدفعة نقدا أم على شكل ائتمانات ، وهذا يعنى أن الإمكانيات المالية ضعيفة ومن الواضح أن ٥٢.٩٪ من هذه المنشآت تعانى من تأخير مواعيد التسديد من قبل عملائها .

وفيما يلى أهم العوامل المؤدية إلى كسب رضى العميل وزيادة الطلب (مرتبة حسب أهميتها) :

ا – ضمان الجودة العالية للمنتجات .

ب – احترام مواعيد التسليم .

ج – إقامة علاقات الصداقة مع العملاء والاستجابة لمطالب العملاء المحددة .

د – تقديم أسعار تنافسية.

هـ – تقديم خدمات ما بعد البيع .

و – أهمية التغليف .

ومن المعتقد أن تحسين قدرة المنشأة التنافسية يعتمد فى المقام الأول على تحسين الإنتاجية ، وتقديم أسعار تنافسية ، بالاضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية وزيادة الاهتمام بالدعاية والاعلان.

وفى مثل هذه المشاريع الصغيرة تحسب الأسعار بإضافة ربح هامشى معقول إلى التكاليف ، إلا أن أربع منشآت تحدد أسعار البيع حسب أسعار المنتجات المنافسة وثلاث منشآت تحددها حسب الطلب على المنتجات .

أما أهم المشاكل التى تواجه هذه المنشآت فتشمل المنافسة الحادة من الصناعات الكبيرة ، وعدم كفاية الطلب وعدم انتظامه ، واعتماد ٦٣.٧٥٪ من المنشآت على الإنتاج بالطلبية ، وارتفاع تكاليف الدعاية والاعلان إضافة إلى مشاكل النقل وبعض المشاكل المالية الناجمة عن تأخر العملاء فى تسديد ما عليهم من مستحقات .

٤- التمويل :

لايتسنى للمشاريع الصغيرة عادة الوصول إلى خدمات الائتمان المصرفية التى تتمتع بها المشاريع الأكبر ، ويرجع ذلك إلى عجز المشاريع الصغيرة عن تقديم الضمانات الكافية وعمل دراسات الجدوى الصحيحة فضلاً عما تعانية من المشاكل الإدارية والتنظيمية والفنية . ومن المؤسف أن يجد صغار المستثمرين أنفسهم فى مواقف الضعف من الناحية المالية بالنسبة لكبار المستثمرين .

وعند مناقشة عملية تمويل المشروعات تطرح الاسئلة التالية نفسها :

– نوع التمويل : هل هو تمويل ذاتى أم مشترك ؟

– مصدر التمويل : هل من مؤسسات محلية أم أجنبية ؟

– فترة استحقاق القروض : هل هى قروض طويلة الأمد أم قصيرة الأمد ؟

– ماهى المشاكل التمويلية التى تواجه هذه المشاريع ؟

وتشير البيانات التالية إلى ان نحو نصف هذه المنشآت (٥٤.٧٪) كانت ذاتية التمويل بينما كان هناك شركاء فى بقية المنشآت على شكل مشاريع مشتركة (٤٥.٨٪).

وقد حصلت نحو ٣١ منشأة على قروض محلية أو أجنبية ، وفيما يتعلق بالقروض المحلية من الواضح تماما أن أكثر من نصف هذه المنشآت (أو ٦٤.٥٪ من الـ ٣١ منشأة التى حصلت على قروض) قد حصل عليها من البنوك التجارية ، ٢٥.٨٪ من بنك تنمية الصناعات ، فيما حصلت منشأتان فقط (٦.٥٪) على قروض من صندوق تنمية المشروعات الصغيرة. وتمثل ٥٦.٥٪ من قروض التمويل المصرفية[٢] قروضا تجارية صالحة لمدة تزيد عن عام تليها تسهيلات ائتمانية (بنسبة ٣٤.٧٪) وائتمانات عينية تمثل ٨.٧٪ .

وفيما يتعلق بفترة استحقاق القروض ، يتضح أن ١٣.٦٪ من المنشآت قد حصلت على قروض قصيرة الامد ، وان ٢٧.٧٪ قد حصلت على قروض متوسطة الأمد (٦شهور إلى سنة)وأن ١٢ منشآة (٥٤.٥٪) حصلت على قروض طويلة الأمد لمدة أكثر من عام . وهذا يدل على أن معظم القروض كانت لتمويل رأس المال الثابت وليس الجارى .

ومن الواضح أن ١٤ منشأة (من ٣١ منشأة حصلت على قروض) واجهت عوائق معينة ،وأن ارتفاع سعر الفائدة يمثل مشكلة أساسية ، وأنه يتوجب على هذه المشاريع الصغيرة تقديم ضمانات متعددة الأشكال إضافة إلى قصر فترات تسديد الأقساط ، وأخيرا فإن فترات السماح إما أن تكون قصيرة جداً أو غير موجودة على الإطلاق .

إلا ان البيانات التى أمكن الحصول عليها لا تزودنا بصورة واضحة عما إذا كان صاحب المشروع الصغير يرى أن البنوك التجارية تشجع الصناعات الصغيرة أم لا ، ولكنها تبين أن ٥٠٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة يعتقدون أن البنوك التجارية تشجع الصناعات الصغيرة على الاقتراض بينما يرى النصف الآخر غير ذلك . وتتمثل المزايا التى تقدمها لهم البنوك التجارية فى :

– انخفاض أسعار الفائدة ، وطول فتوات السماح ، والمرونه النسبية فى الضمانات المطلوبة .

ولكن هذه المزايا تعتبر عوامل تثبيط فى نظر النصف الثانى من أصحاب المشاريع الصغيرة .

ولا ترى غالبية هذه المشاريع أن المؤسسات غير المصرفية تلعب دورها فى تقديم الخدمات إلى الصناعات الصغيرة ، بينما يرى البعض أن بنك التنمية الصناعية يلعب دورا فى تقديم دورات تدريبية إضافية إلى الاستشارات الفنية .

ومن الملاحظ أن ١٣ منشأة(من بين المنشآت كلها) قد حصلت على قروض أجنبية . والجدير بالذكر أنه عندما تبنت الحكومة المصرية سياسة الانفتاح بدأت المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى للتعمير والتنمية تقدم القروض لمساعدة مختلف القطاعات

وبخاصة إلى القطاع الخاص الصناعى فى مصر . وكان للقطاع الصناعى نصيب كبير من هذه القروض التى تم تحويلها أساسا من خلال بنك التنمية الصناعية وغيره من البنوك الأخرى

ويمكن القول أنه بالنسبة لمدينة العاشر من رمضان أتت القروض الأجنبية من المصادر التالية :

حصلت ٦ منشآت على قروض من مؤسسات عربية، وثلاث من مؤسسات أمريكية، وثلاث أخرى من مؤسسات أوربية . ومع ذلك فإن المنشآت التى حصلت على قروض أجنبية عانت أيضا من صعوبة الشروط رغم أن هذه القروض أتت فى الأصل من مؤسسات متعددة الأطراف بشروط ميسرة .

شكل رقم (٧)

Main lending sources of SSEs

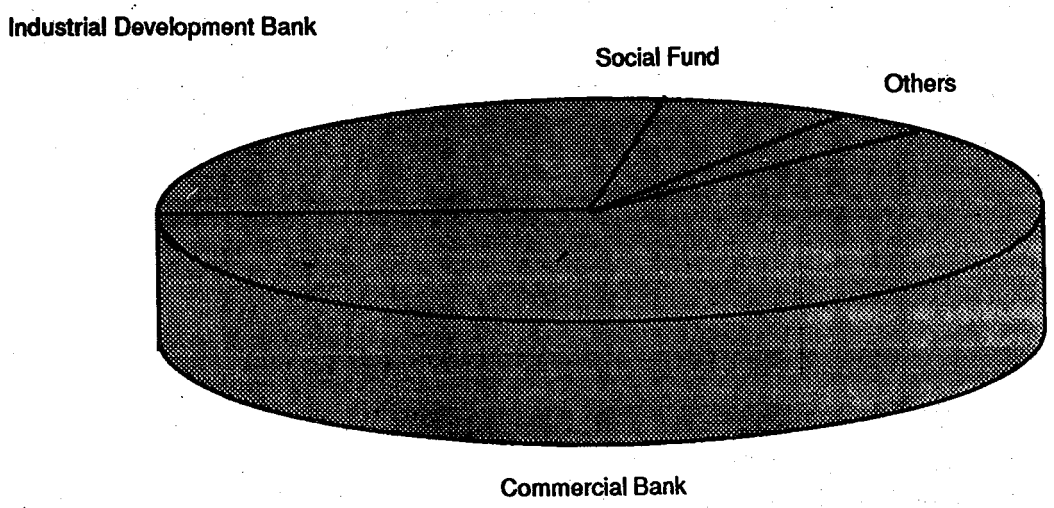

(٥) العمال وظروف العمل فى الصناعات الصغيرة :

العمال هم عصب عملية الانتاج ، ولهم دور رئيسى وحيوى بشكل خاص فى الصناعات الصغيرة التى تستخدم أساليب تعتمد على العمالة المكثفة . وفى حالة مصر ، من

المفروض الاتكون الصناعات الصغيرة مجرد مصدر فعال للإنتاج فقط بل مصدرا للدخل لعدد متزايد من القوى العاملة كما توفر لهم بيئة عمل مأمونة ومناسبة .

وعند مناقشة ظروف العمل فى مجمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان تبرز عدة أسئلة منها :

كم عدد فرص العمل التى تقدمها الصناعة الصغيرة ؟

إلى أى حد تصل مستويات الأجور فى المتوسط ؟

من الذى يعمل بالفعل فى المشروع الصغير ؟

ما هو نوع الأمان المقدم إلى العمال ؟

هل توفر الصناعات الصغيرة التدريب للعمال ؟

وفيما يلى عرض لمناقشة وتحليل هذه الأسئلة ، تمهيداً لوضع تصور للملامح الاساسية لظروف العمل فى الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان :

(٥-١) حجم القوى العاملة فى مجمع الصناعات الصغيرة :

لم يكن من السهل الحصول على أرقام دقيقة لحجم قوة العمل فى المجمع ، ولهذا تم وضع تقديرات على أساس المعلومات القليلة المتاحة ، وكانت على النحو التالى :

استمارات الاستبيان وفرت الحد الأدنى من المعلومات عن ٤٧٠ عاملا ، وكانت هناك بيانات تدل على وجود ٤٥٦ عاملا آخر دون أن تتوفر عنهم أية بيانات أخرى .

– أربع منشآت لم تقدم أية بيانات خاصة بحجم قوة العمل فيها ، ولذلك أخذنا أعلى تكرار كمتوسط لعدد العمال (١٥×٤ منشآت) ليكون العدد فى النهاية ٦٠ عاملا .

وبناء عليه يقدر إجمالى عدد العمال بمجمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان بـــ ٩٨٦ عاملاً بمتوسط ١٧.٦ للمنشأة الواحدة ورغم ذلك سيقتصر التحليل على ٤٧٠ عاملاً الذين قدم عنهم أصحاب المشاريع بيانات دقيقة وهم يمثلون ٤٧.٧٪ من إجمالى قوة العمل المقدرة فى الصناعات الصغيرة .

(٥-٢) خصائص قوة العمل فى الصناعات الصغيرة :

تشير البيانات المتاحة إلى أن غالبية المنشآت الخاضعة للدراسة لم تكن وحدات قزمية ويبين الجدول التالى أن أعلى تكرار (و أعلى نسبة مئوية أيضا) من المنشآت تستخدم عددا من العمال يتراوح من ١٠ إلى ١٩ عاملا فى المتوسط إلا أن نحو ٧٪ من المنشآت كان من المستوى الأكبر إذا ماقيس بعدد على العمال الأقل ، وكانت كل منها توفر العمل

لأكثر من ٥٠ عاملاً ، وهذا الرقم المرتفع نسبيا من العمالة يرفع هذه المنشآت إلى درجة "الصناعات متوسطة المستوى " حسب تعريف وزارة التخطيط.

الجدول رقم ١

توزيع المشاريع الصغيرة حسب عدد العمال

عدد العمال	عدد المنشآت الصغيرة	٪
أقل من ٥ عمال	٩	١٦
٥ – ٩ عمال	١٢	٢١,٤
١٠ – ١٩ عامل	١٧	٣٠,٣
٢٠ – ٤٩ عامل	١١	١٩,٩
أكثر من ٥٠ عامل	٣	٥,٣٥
بدون معلومات	٤	٧,١٤
	٥٦	٪١٠٠

(٥-٢-١) النوع والعمر :

الغالبية العظمى لمجموعة العمال الاساسية (٤٧٠ عاملا) من الذكور (٤١٧) أى بنسبة ٨٨,٧٪ من إجمالى قوة العمل . ويتركز نحو ٥٦٪ من العمال الذكور فى الفئة العمرية ٢٠ –٣٠ سنه بينما تتركز غالبية العاملات (٥٨,٥٪) فى فئة عمرية أقل أى فيما بين ١٥– ٢٠ سنه .

عدد الأطفال دون سن ١٥ عاما لايتجاوز ٢٪ من مجموعة العمال الأساسية . ويجب أن تؤخذ هذه المعلومة بحذر .

أولاً : لأن نسبة ٧,٧٪ من مجموعة العمال الأساسية لم تكن محددة ضمن مجموعه عمرية معينة .

ثانيا : لأن نسبة ٥٢,٣٪ من قوة العمل لم تدخل ضمن تصنيف الفئات العمرية .
ثالثاً : لأنه لوحظ أثناء زيارة مجمع الصناعات الصغيرة وجود عدد كبير نسبياً من الاطفال يعملون .

وعلى ضوء هذه الحقائق ، يمكن التأكد أن نسبة عمالة الأطفال مقدرة بأقل من قيمتها، وهذا أمر يجب أن يكون مفهوما بالنظر إلى قوانين عمالة الطفل .

(٥-٢-٢) المستوى التعليمى :

هناك تفاوت كبير فى المستويات التعليمية فى مجموعة العمال الأساسية ، كما يتضح من جدول رقم (٧) بالملحق .

أ- أن أكبر مجموعة من العمال (٢٧,٤٪) تلقت التعليم فى مدارس صناعية متخصصة (مستوى المدارس الثانوية).

ب- المجموعة الثانية (١٩,٦٪) تلقت التعليم فى معاهد عالية .

ج - يمثل خريجو الجامعة ٥ ٪ من مجموعة العمل الأساسية ، أما الأميون وذوو القدرة البسيطة على القراءة والكتابة فيمثلون ٢٦٪ من قوة العمل الآساسية .

وعلى هذا يمكن الاستنتاج أن المستوى التعليمى لمجموعة العمل الأساسية مرتفع نسبيا إذا ما قورن بقوة العمل فى المنشآت غير الرسمية أو القزمية حيث تصل نسبة الآميين والذين يقرأون ويكتبون بصعوبة نحو ٧٥٪ أو أكثر من إجمالى قوة العمل .

(٥-٢-٣) محل السكن :

وبالنسبة للإقامة ، تشير البيانات إلى أن نحو ٥٠٪ من قوة العمل الأساسية تسكن خارج مدينة العاشر من رمضان .

لقد تمكن عدد قليل من العمال (١٧,٣٪) من الإقامة فى مدينة العاشر من رمضان مع أسرهم بينما يقطن الآخرون (٢٧٪) بمفردهم فى نفس المدينة . وكشفت المقابلات أن العثور على مسكن هناك ليس بالأمر السهل أولا لأن عدد المساكن ليس كبيراً بالقدر الكافى وثانياً لأن أسعارها ليست فى متناول أيدى غالبية العمال .

(٥-٣) استقرار العمل والأمن والمزايا :

عند وصول العامل إلى العاشر من رمضان للعمل فى إحدى المنشآت الصغيرة تواجهه ظروف عمل معينة غير مكتوبة ، ويظل هناك سؤال مطروح للبحث حول ما إذا كان جو العمل يرحب به ويوفر له الأمان والاستقرار والتشجيع أم لا . يضمن العامل أو العاملة

الاستقرارالاقتصادى إذا كانت طبيعة العمل دائمة ويفضل أن يكون هناك ارتباط بعقد يحدد بوضوح مستوى الأجر وتاريخ الحصول عليه ولا يقل عن الحد الأدنى لمستويات الأجور المقبولة .

وتشير البيانات المتاحة إلى أن الغالبية العظمى من قوة العمل الأساسية (٨٤.٧٪) ترتبط بعقود عمل مع أصحاب المشاريع الصغيرة أما بقية قوة العمل فتظل إما بدون عقود (١٢٪) أو لاتتوفر عنها أية معلومات بخصوص هذا البند .

وكذلك يتضح من الجدول رقم ١١ أن أكثر من ٧٥٪ من قوة العمل الأساسية مستمرة فى أعمالها الحالية منذ عام أو أكثر ، وأن ٤٠٪ من قوة العمل الأساسية مستمرة فى نفس العمل منذ ثلاثة أعوام أو أكثر فى مجمع الصناعات الصغيرة . وتدل هذه النتائج على استقرار جو العمل فى الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر .

وعلى النقيض من أجور العمال فى المشاريع غير الرسمية والقزمية ، يتم دفع أجور العاملين فى مجمع الصناعات الصغيرة بصفة شهرية ، مع وجود عدد قليل من العمال يعملون " بالقطعة " أو يحاسبون طبقاً لحجم الإنتاج .

وبالنظر إلى مستويات الأجور التى تدفع للعمال فى الصناعات الصغيرة تبين الحقائق التالية :

ا – أكبر عدد وأعلى نسبة من العمال (٧٢.٥٪) تتراوح رواتبهم الشهرية بين ٨٠و١٢٠ جنيهاً .

ب – بقية العمال يتقاضون رواتب منخفضة المستوى تتراوح بين ٤٠و ٨٠ جنيهاً فى الشهر .

ج – هناك استثناءات محدودة تقع بين المستويات الدنيا والعليا الاجور ولكنها لا تمثل إلا نسبة مئوية صغيرة .

كما يتبين من الجدول رقم ١١ بالملحق أن مستويات الأجور تبدو منخفضة عموماً بالنظر إلى ارتفاع مستويات تعليم العمال ، وحاجة الكثيرين منهم إلى المواصلات اليومية من وإلى مدينة العاشر ، وأنه من المعروف أن الأجور فى المدن الجديدة تكون أعلى منها فى المراكز الحضرية القديمة . ولعل التفسير الوحيد لذلك هو أن هذه الأجور المعلنة لمسئولى التأمينات الاجتماعية ،فهذه الأجور تبدو أقل نسبيا من الأجور الحقيقية لأن اشتراكات التأمينات الاجتماعية ستتجدد على أساسها ، وحيث أن كلا من العامل وصاحب العمل متفقان فى الرغبة فى تخفيض الحصص الشهرية التى تدفع إلى التأمينات الاجتماعية فإنهم يسجلون قيما أجرية أقل فى عقود العمل .

(٥-٤) العمل :

يمكن النظر إلى مسألة توفير بيئة عمل آمنة من عدة اتجاهات ، وقد اقتصرت هذه الدراسة على النظر إليها من خمسة أوجه تعتبر ذات طبيعة أساسية وهى :

- التغطية بالتأمينات الاجتماعية .
- التغطية بالتأمين الصحى .
- توافر خدمة النقل إلى أماكن العمل .
- التدريب أثناء العمل .
- حوافز الإنتاج .

وبين الجدول رقم (٢) باختصار النسب المئوية لقوة العمل الاساسية التى تتمتع بالمزايا الموضحه أعلاه .

(الجدول رقم ٢)

النسبة المئوية للعمال الذين يحصلون على مزايا العمل (٪)

	ت. اجتماعية	ت. صحى	خدمة النقل	حوافز انتاج	تدريب أثناء العمل
ذكور	٩١,٣	٨٧,٨	٦٥,٤	٨١,٥	--
إناث	٩٠,٥	٩٢,٤	٩٢,٤	٩٤,٣	--
المجموع	٩١,٢	٨٨,٣	٦٨,٥	٨٣,٠	٦٢,٣

ومن الجدول السابق يمكن استنتاج العديد من النتائج :

١) أن أكثر من ٩١٪ من قوة العمال الأساسية تغطيها التامينات الاجتماعية و ٨٨.٣٪ يتمتعون برعاية صحية سواء على شكل تأمين أو إشراف بمعرفة طبيب .

٢) أن نحو ٦٨.٥٪ من قوة العمل الأساسية مزودة بخدمات النقل ، حيث يتم نقل ٣١.٣٪ منهم بالاوتوبيسات ، وصرف بدل انتقال للباقين (٣٧.٢٪)

٣) يحصل ٨٣٪ من قوة العمل الأساسية على حوافز إنتاج عند تحقيق زيادة الإنتاج ، ويعد هذا بمثابة زيادة فى تدفقات الأجور .

٤) وأخيرا فإن نحو ٦٢.٣٪ من قوة العمل الأساسية يدربون أثناء العمل مما يعنى أن بعض الصناعات الصغيرة تكون بمثابة مصدر أساسى للتدريب .

الجدول رقم ٣

توزيع العمل حسب مصدر التدريب

مصدر التدريب	العدد	٪ من العمال
العمل الحالى	٢٩٣	٦٢,٣
مراكز تدريب متخصصة	١٣	٢,٧
العمل السابق	٦٨	١٤,٤
المدارس الثانوية الصناعية	٣١	٦,٦
بدون معلومات	٦٥	١٣,٨
المجموع	٤٧٠	١٠٠٪

ورغم الاستقرار الواضح فى جو العمل فى الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر فقد اشتكى غالبية أصحاب المشاريع الصغيرة من ارتفاع معدلات دوران العمال ذلك أنهم يتركون العمل لأسباب متعددة من أهمها : مجرد البحث عن عمل آخر (٥٣,٦٪) ، العمل خارج مصر (٢١,٤٪) ، الفصل (١٤,٣٪) ، إنخفاض الآجور (١٠,٧) .

ويضاف إلى ذلك أن نحو ٤٢٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة يعتقدون أن عمالهم بحاجة إلى رفع مهاراتهم لكى ترتفع إنتاجيتهم .

وطبقاً للأجوبة المتاحة من أصحاب المشاريع الصغيرة ، هناك ٣٠٪ فقط من العمال ذوو إنتاجية عالية ، وإن الباقين إما من ذوى الإنتاجية المتوسطة (٥٨٪) أو المنخفضة (١٢٪) . وتتمثل أسباب تواضع الانتاجية فيما يلى : نقص التديب والمهارات ، الإهمال ، الغياب ، عدم استقرار الطلب على المنتج ، الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائى ... ورغم ذلك تعتزم غالبية المنشات تشغيل المزيد من العمال فى العام المقبل .

وبسؤالهم عن القنوات المعتادة لتشغيل العمال كانت إجاباتهم كما يلى :

- الاتصالات الشخصية وشبكة العمل ٥٨,٥٪
- الاعلان فى الجرائد ٢٥,٥٪
- مكاتب العمالة ٧,٨٪
- وزارة القوى العاملة ١,٩٧٪
- قنوات أخرى ٥٩,٥٪

وكانت معايير اختيار العمال تقوم أساسا على : الخبرة السابقة أو التخرج من مدرسة صناعية ، أو الحصول على تدريب فى مركز متخصص . وقد ذكر ٣١٪ من أصحاب المشاريع (المنظمين) أنهم لم يضعوا شروطا خاصة لتشغيل العامل الجديد .

٦- الجوانب الاجرائية والقانونية :

تكتسب المنشآت الصناعية (أو الاقتصادية) صفتها الرسمية بعد استيفاء اجراءات قانونية معينة من بينها الحصول على ترخيص وسجل صناعى وبطاقة ضريبية ومسك الدفاتر .

ويلخص الجدول رقم (٤) مدى الاجراءات فى المنشآت الصغيرة القائمة :

الجدول رقم ٤

نسبة إلتزام المنشآت بالاجراءات الرسمية

الترخيص	السجل التجارى	البطاقة الضريبية	مسك الدفاتر	تسديد الضرائب حسب الدفاتر
٩٠٪	٦٣,٨٪	٩٨ ٪	٨٨,٥ ٪	٨٣,٣ ٪
الإجمالى*	٤٧	٥٢	٥٢	٣٠

* إجمالى عدد المنشآت التى أجابت على السؤال ٥٠ منشأة

ومن الواضح أنه لم تكن هناك ردود من جميع المنشآت السابقة إلا أن الغالبية العظمى منها تسير بموجب الإجراءات الرسمية مما يميزها عن الوحدات غير الرسمية الأخرى ويؤهلها بهده الخلفية الرسمية اللازمة للحصول على مختلف أنواع الائتمانات المالية والمساعدات الفنية من الهيئات المختصة .

وبالاضافة إلى ذلك ، هناك مايزيد عن ٩٠٪ من المنشآت مزودة بوسائل للأمن

الصناعى (اجهزة إطفاء حريق وكمامات واقية إلخ ..) وصناديق إسعافات أولية وخدمات طبية للعمال (مثل الاشراف الطبى أو التأمين الصحى)(٣).

ورغم ذلك ،يشتكى أصحاب المشاريع الصغيرة من أن البيروقراطية وارتفاع تكاليف الإجراءات الرسمية وطول المدة اللازمة لإعداد الأوراق والوثائق ، وارتفاع تكلفة حصة التأمينات الاجتماعية كانت من بين العوامل الكثيرة التى جعلتهم لايكملون إجراءاتهم الرسمية .

وكذلك اشتكوا من تعرضهم لصعوبات معينة منها :

ا – صعوبة التخلص من النفايات : إذ لم يحصل نحو ٥٨٪ منهم على وسائل مناسبة للتخلص من النفاية من جهاز العاشر من رمضان ، ولهذا فإنهم يدبرون إزالتها بطريقتهم الخاصة كالحرق داخل المدينة(٤٢,٣٪) أو إعادة تدوير أجزاءمنها (٢٣٪) أو نقلها خارج مدينة العاشر (٧,٧٪) أو تركها متراكمة (٤٪) .

ب – ندرة العمال المهرة اللازمين لاستمرار عملية الإنتاج بكفاءة .

ج – عدم ضمان استمرار الحصول على المواد الخام والمنتجات الوسيطة .

د – عدم سهولة الوصول إلى الأسواق المحلية .

ويرى اصحاب هذه المشروعات أن حل هذه المشاكل يتطلب القيام بما يلى :

أ – عمل دراسة جادة عن العمال وظروف العمل والمشاكل والمهارات ...

ب – فتح قنوات جديدة للتسويق : وكالات تسويق ومعارض .

جـ – توفير الخدمات المحاسبية.

د – توفير إمكانيات التدريب للعمال .

هـ – زيادة عدد الواحدات السكنية لأصحاب المشاريع والعمال وتخفيض ثمنها أو قيمتها الإيجارية .

و – تحسين شروط الإقراض (تطوير فترات السماح وفترات الاستحقاق وتخفيض أسعار الفائدة) .

ورغم أن مجرد الوجود فى مدينة العاشر من رمضان يوفر لأصحاب المشاريع الصغيرة مزايا إيجابية مثل الاعفاءات الضريبية وانخفاض معدلات التلوث ووجود شبكة جيدة من الطرق مع المحافظات المجاورة وبالتالى القرب من معظم العملاء،يجب ملاحظة

أن محدودية الوحدات السكنية ووسائل النقل تعد من العوامل غير المشجعة للقوى العاملة.

(٧) توقعات المستقبل :

تم توجيه عدة أسئلة إلى (المنظمين) أصحاب المشاريع الصغيرة لتقييم آرائهم فيما يتعلق بالمناخ الحالى والمتوقع للاستثمارات المحلية ومشاريع التعاون الممكنه وتطبيق إتفاقية الجات .

(٧-١) مناخ الاستثمار الحالى والمتوقع :

يميل أصحاب المشاريع الخاصة إلى الاعتقاد أن المناخ التجارى فى حالة ازدهار (كما أكد ٥٧٪ منهم) وذكر نحو ٦٨٪ منهم أن الاقتصاد يحقق معدلات نمو معقولة ، فيما توقع ٨٠٪ منهم زيادة الطلب على منتجاتهم خلال العام المقبل .

وفى المقابل لم يوافق ٢٠٪ على ذلك وقالوا إن الطلب قد لا يزداد لأن السوق فى حالة كساد وهناك منشآت جديدة أخرى تدخل نفس النشاط الصناعى كما أن المصانع الكبيرة أكثر قدرة على تقديم نفس المنتجات باسعار أقل، وأخيرا فإن قدرة أصحاب المشاريع الصغيرة على التعاقد مع موزعى تجارة الجملة ما تزال محدودة.

ورغم ذلك، أكد معظم أصحاب المشاريع الصغيرة (بنسبة ٩٠٪) أنهم فى حالة ازدياد الطلب على منتجاتهم فى المستقبل سيقومون بزيادة استثماراتهم بالاعتماد فى الغالب على إدارة استثمار أرباحهم(٧٠٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة) أو الاقتراض من البنوك التجارية (٣ . ٢٣٪ منهم).

(٧-٢) التجارة الدولية وعلاقات التعاون :

أعرب أكثر من نصف أصحاب المشاريع الصغيرة (٥٨٪) عن مخاوفهم المشتركة من تطبيق اتفاقية الجات.

وفى المقابل، يرى ٧٧٪ و ٦١٪ منهم أن إقامة سوق شرق أوسطية وشراكة أوربية (على التوالى) ستكون مفيدة لهم، أما فيما يتعلق بالأصوات الرافضة للآراء السابقة فقد قامت اعتراضاتهم أساسا على حقيقتين :

ا – إن فتح السوق المصرية أمام المنتجات الأجنبية سيؤدى بالضرورة إلى الإغراق وهو حتما سيلحق الضرر بالمنتجات المصرية.

ب – لن تكون المنتجات المصرية قادرة على المنافسة فى الأسواق الأجنبية لانخفاض نوعيتها نسبيا وارتفاع أسعارها.

وعلى هذا يمكن استنتاج أن أصحاب المشاريع يؤيدون مشاريع التعاون فى الإطار الشرق أوسطى والأوربى بدلا من فتح الاقتصاد تماما أمام التجارة العالمية.

الخاتمة والاستنتاجات :

تمثل المقابلات والأجوبة التى قدمها أصحاب المشاريع الصغيرة أساسا للتوصل إلى عدة نتائج أساسية تتعلق بتعريف وتصنيف المنشآت الـ ٥٦ العاملة، وسمات ومشاكل وإمكانيات أصحابها (منظميها) والمناخ العام للعمل فى مجمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان.

١ - تصنيف وتعريف المشاريع الصغيرة :

كانت هناك محاولة لتصنيف المنشآت الموجودة حسب استعمالها لثلاثة مغايرات مترابطة وهى رأس المال (ر) والعمال (ل) والتنقنية (ت).

وعلى هذا تم جمع معلومات تتعلق بهذه المغايرات الثلاثة، ولكن ٣١ منشأة من إجمالى ٥٦ مننشأة هى التى قدمت هذه البيانات، لذلك فإن التحليل الإحصائى التالى سيكون قاصرا عليها.

والهدف من التحليل هو تصنيف المنشآت ال ٣١ الموجودة فى مجموعات لكل منها مواصفاتها لرأس المال(ر) والعمال (ل) والتقنية (ت). ونتيجة لذلك تم وضع دليلين لكل منهما نظامه فى الترتيب.

الدليل الأول : تم وضعه بمعايرة المغايرات الثلاثة (ر ، ل ، ت) بطرح قيمة هذه المغايرات فى كل منشأة من الحد الأدنى للقيمة المشاهدة ثم القسمة على القيمة القصوى – القيمة الدنيا وذلك لتجنب الفروق الكبيرة فى عدد الوحدات (كان يتراوح رأس المال بين ٣٠٠٠٠ جنيه و ٥ مليون جنية ويتراوح عدد العمال بين عامل واحد و ١٣٥ عاملا.

وباستخدام تحليل المكونات الأساسية Principal Component Analysis تم تقدير دليل مركز باستخدام الأوزان الثلاثة التالية :

رأس المال ٠,٦٠٥ التقنية ٠,٣٧٨ العمال ٠,٧٠١

ونتيجة لذلك أصبح لكل منشأة قيمة واحدة تعكس المستويات السائدة للمغايرات الثلاثة (ر، ت، ل).

ومعاملات الارتباط البسيطة بين المغايرات الثلاثة والدليل رقم ١ كالتالى :

	ت	ل	ر	الدليل رقم ١
ل	٠,٣٢٢			
ر	٠,٠٢٥	٠,٥٣٦		
الدليل رقم ١	٠,٥٨٣	٠,٨٦٤	٠,٧٣٤	

وهناك معامل ارتباط واضح فيما يلى :

العمال والدليل رقم ١ (٠,٨٦٤)

رأس المال والدليل رقم ١ (٠,٧٣٦)

التقنية والدليل رقم ١ (٠,٥٨٣)

وما يزال الارتباط بين العمال ورأس المال أقوى من الارتباط بين كل منهما (ل،ر) والتقنية ، ولذلك يمكن إستنتاج أن الدليل الأول اجراء مناسب لتمثيل المغايرات الثلاثة وأن العلاقة بين ر،ت ضعيفة مما يعنى أن مشاريع الصناعات الصغيرة تستثمر قدرا كبيرا من رأس المال فى التقنية المتقدمة . وبناء على الدليل رقم ١ تم ترتيب أصحاب المشاريع الصغيرة (المنظمين) وفى ثلاث مجموعات (٤):

المجموعة رقم ١ : بقيمة قياسية لا تتجاوز ٠,١٣٣٣٠٥

المجموعة رقم ٢ : بقيمة قياسية تتراوح بين ٠,١٣٣٣٠٦ و ٠,٤٠٢٥٢٨ .

المجموعة رقم ٣ : بقيمة قياسية أكثر من ٠,٤٠٢٥٢٨ .

وكلما ارتفعت قيمة القياس (الدليل كلما كانت مستويات قيمة رأس المال/ أو العمل و/ أو التقنية أعلى .

وعلى هذا يمكن القول إن المجموعة رقم ١ تضم الوحدات التى تستخدم عددا محدودا من العمال وتقنية بدائية وتستثمر مبالغ محدودة من رأس مالها ، ونتيجة لذلك تميل نسبة رأس المال / العمال إلى أن تكون منخفضة أو متوسطة .

وتشمل المجموعة رقم ٢ المنشآت التى تستخدم عددا محدودا أو متوسطا من العمال ، وتقنية متواضعة وبها قيم متوسطة إلى مرتفعة من نسب رأس المال / العمال .

وتشمل المجموعة رقم ٣ المنشآت التى تستخدم عددا غير محدد من العمال ، ومستويات تقنية متقدمة وبها قيم متوسطة إلى مرتفعه من نسب رأس المال / العمال .

الدليل رقم ٢ : وقد أجرى نفس التحليل للمكونات الاساسية Principal Component Analysis باستخدام نسب التقنية ورأس المال / العمال ، واعطى لكل مقياس الوزن

(٠,٥) وتم احتساب الدليل رقم ٢ لكل منشآة ، ومعاملات الارتباط البسيطة بين ت، ر/ل والدليل رقم ٢ كالتالى :

	ت	ر/ل	الدليل رقم
ر/ل	٠,٢٠٥	—	—
الدليل رقم ٢	٠,٩٤٦	٠,٥١٢	—

وهناك معامل ارتباط واضح فيما بين الدليل رقم ٢ والتقنية ، وارتباط أقل أهمية نسبة رأس المال / العمال .

وبناء على الدليل رقم ٢ يمكن تصنيف المنشآت فى ثلاث مجموعات رئيسية (٥) :

المجموعة رقم ١ : بقيمة قياسية لاتتجاوز ٢٤,٦٥٢٢١

المجموعة رقم ٢ : بقيمة قياسية تتراوح بين ٢٤,٦٥٥٢٢ و ٦٧,٩٠٨٨

المجموعة رقم ٣ : بقيمة قياسية أكثر من ٧٦,٩٠٨٨وكلما تحركت قيمة القياس (الدليل) نحو الارتفاع كلما كانت المؤسسة كثيفة رأس المال ومتقدمة تقنيا .

بناء على الدليلين السابقين يمكن تصنيف مجتمع المشاريع الصغيرة فى ثلاث مجموعات :

المجموعة رقم ١ : وتشمل منشآت ذات قيمة قياسية منخفضة (١١ منشأة)

المجموعة رقم ٢ : وتشمل منشآت ذات قيمة قياسية متوسطة (٩ منشآت)

المجموعة رقم ٣ : وتشمل منشآت ذات قيمه قياسية مرتفعة (١١منشأة)

وكانت المنشآت المصنفة فى كل مجموعة دليلية متماثلة أو متطابقة فى كل مجموعة.

ويتضح أنه باستثناء منشأتين فى كل دليل ، تنتمى بقية المنشآت كلها للمجموعة الأولى فى الدليلين . إلا أن ترتيب كل منشأة فى المجموعة يختلف حسب الدليل المحسوب .

ماذا نستفيد من هذا التحليل ؟

– من الواضح جدا أن المنشآت العاملة غير متجانسة بمعنى أن بينها فروقا كبيرة فى ما تستخدمه من العمال ورأس المال والتقنية . وحتى وفقا لاوسع تعريف للمنشآت

الصغيرة (١٠٠ عامل ومليون جنيه مصرى) فإن بعض المنشآت (أو ٥ منها على الأقل) - طبقا للبنك المصرى لتنمية الصناعات - يمكن تصنيفها كمنشآت متوسطة الحجم لأن رؤوس أموالها تفوق المليون جنيه أو لأنها تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل . وإذا أعيد تعريف المنشأة صغيرة الحجم : تلك الواحدة التى تستخدم ما لا يزيد عن ١٠٠ عامل وتستثمر رأس مال يتراوح بين ٧٥٠٠٠ جنيه و ١,٥مليون جنيه فإن خمسا من هذه المنشات الصغيرة ستظل أكبر حجما إما لأن رأس مال أكبر من ١,٥ مليون جنيه أو لأنها تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل . وعلاوة على ذلك ستعتبر اثنتان من المؤسسات الصغيرة كمؤسسات قزمية لان رأس المال لكل منهم أقل من ٧٥٠٠٠ جنيه وتعود الزيادة السابقة فى قيمة رأس المال إلى أن WPIعام ١٩٩٢ (=١٠٠) مقارنة بالـ WPI عام ١٩٩٦ كانت ١٥٢ ، وعليه يجب رفع القيمة التى حددها البنك إلى نحو ١,٥ مليون جنيه .

كما أن الصناعات الصغيرة فى العاشر من رمضان لاتعنى دائما وجود كثافة فى العمالة فقد لوحظ أنه من بين ٢٦ منشأة صغيرة كانت هناك ١٨ منشأة ذات نسبة رأس مال / عمل تفوق ٢٠٠٠٠ جنيه و ٩ منشآت ذات نسبه رأس مال / عمل تفوق ٥٠٠٠٠ جنيه وبناء عليه يمكن اعتبار أن المنشآت تستخدم أساليب كثيفة رأس المال نسبيا .

وعلاوة على ذلك لوحظ أن منشأة من بين ٢٦ منشآة صغيرة كانت تستخدم فى مواقعها تقنيات متقدمة نسبيا .

أصحاب المشاريع الصغيرة

غالبية اصحاب المشاريع الصغيرة العاملين فى العاشر من رمضان مديرون حاصلون على تعليم عال ، وعندما استقروا فى العاشر من رمضان كانت لديهم آمال عريضة فى تحقيق الأرباح والاستمرارفى النمو ، ويعد اختيارهم للعاشر كموقع لاستثمارهم انعكاسا لهذه الآمال ورغم الخلفية التعليمية ، وخبرة العمل السابقة ورأس المال الكبير نسبيا المستثمر فى بعض المنشآت العاملة ، فإن أصحاب هذه المشاريع نادرا ما يسعون إلى طلب المساعدة من مؤسسات الأتمان المالية لتزويدهم بما يحتاجون إليه من القروض .

فضلا عن ذلك ، كانوا بمثابة مصدر لتدريب عمالهم وبذلك حلوا محل مدارس التدريب المهنى ومراكز التدريب التى تكاد تكون غائبة، ومن العدل إذن القول إن صاحب المشروع الصغير يعمل كمدير وممول ومدرب فى نفس الوقت ، وانه تحمل العبء والمخاطر دون مساندة أو مساعدة متوقعة من مؤسسات الدولة وهيئاتها التى أنشئت أساسا لتسهيل قيام المنشآت الصغيرة ودفعها إلى الأمام .

وصاحب المشروع هو الشخصية الأساسية ونتيجة لذلك لا يوجد تنوع فى الأدارة ، وهذا الموقف – فى غياب شخصيات قيادية أخرى – قد يمثل حاجزا أمام قدرته على توسيع نشاطه .

ظروف العمل وخلق فرص العمل :

تشير هذه الدراسة الميدانية الى ان متوسط حجم المنشأة بناء على عدد العمال يصل إلى ١٧.٠٦ عامل / منشأة وهذا المتوسط أعلى بكثير من المتوسط من العام فى المشاريع الصغيرة الذى يقدر بـــ ٧.٤ عامل / منشأة خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩١ (الليثى ، ١٩٩٦) . وهذه النتيجة تعكس هيكلا أكثر تطورا قادرا على استعمال المزيد من العمال واستثمار رؤس أموال أكبر فى عمليات إنتاجية .

أما فيما يتعلق بظروف العمل ، فلن نتعرض لها بالتفصيل لان المعلومات المتاحة لم تغطى إلا ٤٧٪ فقط من قوة العمل فى المشروعات الصغيرة أما التصور العام للقوة العاملة فيمكن تلخيصه فى أن معظمها من الشباب (٢٠-٣٠سنه) الذكور وأن هناك عددا محدودا من الاطفال العاملين وأن نحو نصف القوة العاملة من الحاصلين على مستويات تعليمية مقبولة .

بيئة العمل مامونه نسبيا، حيث يعمل٨٥٪ من العمال بموجب عقود ، و ٩١٪ يعملون بصفة مستديمة و ٧٥٪ منهم يعملون فى المكان منذ سنه أوأكثر . ويمكن مقارنه متوسطات الاجور المعلنه بأجور خريجى الجامعة ، وهى منخفضة نسبياً ، ويتمتع العامل بالتأمينات الاجتماعية والاشراف الطبى وقد يزود فى بعض الأحيان بخدمات النقب والتدريب المهنى على رأس المال/العمل .

إلا أن هذه الاستنتاجات لابد أن تعامل بحذر لأن المعلومات المتعلقة بالنصف الثانى من قوة العمل ليست متاحة ، وقد يكون هذا النصف أسوأ حظا من النصف الأول .

الاجراءات الرسمية :

الاجراءات اللازمة لإضفاء الصفة الرسمية على المشروعات الصغيرة معقدة ومتعبة وتستغرق وقتا طويلا ونتيجة لذلك امتنع بعض أصحاب المنشآت عن استيفائها . وهم يشتكون من البيروقراطية التى من المفروض ان تختفى فى عصر الليبرالية وتخفيف وتشجيع القطاع الخاص .

التوقعات المستقبلية :

رؤية أصحاب المشروعات الصغيرة إلى المستقبل تتسم بالتفاؤل ، ولديهم الرغبة فى

توسيع مجالات الإنتاج والتشغيل والاستثمار وهذا هو ما اتضح من نتائج المقابلات .

توافر البنية الاساسية :

سبق أن ذكرنا قبل ذلك أن اصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها يعانون من نقص البنية الأساسية **أولا** لأن هناك مشكلة العثور على وحدات سكنية تغطى احتياجات أصحاب المشروعات والعمال ، ولذلك يقطن أغلبها خارج المدينة ، **وثانياً** لأن خدمات النقل تتطلب زيادة مستمرة فى أعداد الحافلات لاستيعاب معظم العمال الذين ينتقلون ذهابا وإيابا بصفة يومية بين مدينة العاشر والمحافظات المجاورة ، **وثالثا** لان وسائل التخلص من النفايات التى توفرها سلطات تنمية مدينة العاشر لاتكفى لمواجهة المتطلبات المتزايدة لمجمع الصناعات الصغيرة .**رابعاً** : يجب أن يساعد جهاز العاشر من رمضان فى تقديم قطع من الأراضى ليستخدمها المستثمرون فى الاغراض الصناعية بمساحات تتراوح بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ متر مربع لإنشاء صناعات صغيرة ومتوسطة ، وأن يكون البيع باسعار معقولة تغطى تكلفة توفيرالبنية الأساسية اللازمة فقط (وليس بأسعار السوق) .

وينصح بأن تتدخل الجمعية بقوة لوضع خطه زمنية مع جهاز تنمية العاشر للتغلب على هذه المشاكل الأربعة المتعلقة بنقص البنية الاساسية .

برامج التدريب :

التدريب الوحيد الذى يحصل عليه أغلب العمال هو التدريب على راس العمل أو فى المنشاة وهذا النوع من التدريب قد يؤدى إلى نوعية إنتاج منخفضة وتوقف العمل وانخفاض الطاقة الإنتاجية للعمال الجدد . ولذلك يجب أن تعمل مرافق ومراكز التدريب الحالية الموجودة فى العاشر بتعاون أوثق مع الجمعية والاعضاء وأن توفر برامج تدريبية متقدمة مصممة خصيصا لمواجهة الاحتياجات المتغيرة للصناعات القائمة . ومن الممكن أن يصبح اتحاد الصناعات المصرية والجمعية مصادر لتقديم المساعدة المالية والفنية لهذه المراكز ، وكذلك يمكنها القيام بدور المنظم بين الصناعات الصغيرة ومراكز التدريب.

الماكينات والمواد الخام :

فى هذا المجمع الصناعى الصغير ، يتضح من البيانات السابقة إلى أى مدى يكون الاعتماد على الماكينات المستوردة . فهناك ٤٣ منشأة (من ٥٤ منشأة) استوردت الماكينات من الخارج لارتفاع طاقتها الانتاجية وتقديم ضمانات أفضل . إلا أن معظم المشروعات التى تعتمد على الماكينات المحلية ترى أن هذه الماكينات لاتتحسن تقنيا حسب المعايير الفنية وأن عمرها الانتاجى قصير ..... ومن ثم يمكن القول إن انخفاض

أسعار الماكينات المحلية والعجز المالى عند استيراد ماكينات من الخارج هما السببان الأساسيان فى استعمال الماكينات المحلية فى أغلب الأحوال .

وهكذا تكون المشاكل الرئيسية المتعلقة بالماكينات والمعدات كما يلى :

– نسبة كبيرة (٢٠٪) تعانى من مشاكل الصيانة المرتبطة بنقص قطع الغيار المطلوبة أو العمال ذوى الخبرة .

– تدهور مستوى الماكينات المصنوعة محليا من جميع الجوانب وذلك بالمقارنه بالماكينات المستوردة .

– نقص المعلومات والبيانات المتاحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنوعية المعدات والماكينات الجديدة التى تنتج محليا أو فى الاسواق الخارجية .

وتمثل تكاليف الشحن الجوى عنصرا أساسيا فى أسعار الخامات المستوردة التى تمثل ٥٦٪ من إجمالى الخامات المستخدمة ، بينما تمثل تكاليف النقب العنصر الأساسى فى أسعار الخامات المحلية .

والمشكلة الخطيرة التى تواجه المشاريع الصغيرة هى صعوبة تخزين المواد الخام لأن مساحات الوحدات ضيقة ولا تكفى لأغراض التخزين ، فضلا عن صعوبة إقامة مخازن سواء داخل المصنع أو على مقربة منه . ولذلك قد تعانى هذه الصناعات من نقص حاد مما يؤدى إلى عدم استقرار أسعارها وبالتالى إلى حدوث نتائج عكسية تضر بإنتاجها .

وعلى هذا ، يجب على السلطات المعنية الآتى:

– توفير مساحات كافية لأغرض التخزين لحماية الإنتاج .

– القيام بدور مؤثر فى تجميع البيانات والمعلومات – بالتعاون مع بنوك الاستيراد والتصدير وغرف التجارة والصناعة ، واتحاد الصناعات المصرية – تتعلق بأحسن مصادر المواد الخام فى الاسواق الداخلية والخارجية .

– تزويد أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بكتالوجات لأحدث الماكينات فى الأسواق المحلية والأجنبية لتساعدهم على اختيار أفضل ما يناسب احتياجاتهم .

التسويق :

بعد استعراض عملية التسويق ، وجد أن بعض المنشآت (نحو ١٢) تصدر منتجاتها وإن تسع منشآت أخرى تنتج سلعا وسيطة .

وهذا يجب أن يلفت انتباهنا إلى الإمكانيات الكبيرة التى يمكن لهذا المجمع

تقديمها،إلا أن هذه المشاريع ، كما سبق ذكره ، تعانى من عدم القدرة على إنشاء إدارة خاصة للتسويق ، إضافة إلى الإنتاج بنظام الطلبية بدلا من الانتاج المنتظم ، وأخيرا فإنها تعانى من تأخير الحصول على أثمان مبيعاتها رغم أنها تطلب دفعات مقدمة نقدية أو ائتمانية .

وبناء على ذلك يجب على السلطات وجمعية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية وغرفة التجارة والصناعة لتقديم المساعدة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى المجالات التالية :

- ترويج منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى المعارض المحلية والدولية ، ومحاولة الاشتراك فى هذه المعارض نيابة عنها .
- العمل كوكالة تسويق تدرس احتياجات الاسواق الخارجية وسلوك المستهلك الاجنبى .
- تقديم المساعدة فى إنهاء إجراءات الاستيراد والتصدير .
- تشجيع المنتجين على تطوير نوعية منتجاتهم وزيادة الاهتمام بالتغليف واحترام تواريخ التسليم .
- تزويد أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما تحتاج إليه من خدمات محاسبية وقانونية والاتصالات اللازمة مقابل أتعاب محددة .

التمويل :

من الواضح جدا أن صغار المستثمرين معرضون للوقوف فى موقف الضعف المالى أكثر من كبار المستثمرين ، وأن هذه المشروعات الصغيرة لا تتمكن من تحقيق أرباح عالية نتيجة لانحياز عوامل من خارجها لصالح الصناعات الأكبر ، فضلا عن أن الصناعات الصغيرة غير قادرة على إجراء دراسات جدوى مناسبة وليست لديها خبرة تنظيمية أو فنية.

يضاف إلى ذلك أن الصناعات الصغيرة لا تجد تمويلا كبيرا من المؤسسات المالية الكبرى لكونها عاجزة عن تقديم ضمانات كافية ومفتقرة إلى الخبرات الإدارية التى تؤهلها لمواجهة عمليات المخاطرة أو التقلبات المفاجئة .. وبناء على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى ما يلى :

- إيجاد مؤسسة مالية متخصصة لتمويل وضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- يجب على بنك التنمية الصناعية توسيع الدور الذى يقوم به من تسهيل تقديم

القروض للصناعات الصغيرة بشروط أكثر تيسيراً سواء من موارد البنك الذاتية أو من الائتمانات المقدمة من صناديق التنمية المحلية أو العربية أو الأجنبية والمؤسسات المالية.

– يجب ألا يتوقف دور البنوك عند التمويل فقط، بل يجب أن يتسع لتصبح بنوكا للمعلومات تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتقديم الخدمات المعلوماتية والاستشارية. وفى نفس الوقت يجب على البنك المركزى المصرى ألا يضيق الخناق على البنوك التجارية بفرض لوائح صارمة لابد من اتباعها. وأخيراً وليس آخرا، يجب أن تلعب الحكومة دورا رئيسيا فى إعادة النظر فى هذه القيود الصارمة حتى تتمكن من المشاركة فى دفع عجلة التقدم الصناعى المصرى .

وفى الختام يمكن أن نستنتج أن الصناعات الصغيرة العاملة فى العاشر من رمضان تمثل تجربة ملحوظة يجب إتاحة الفرصة لها لتنمو وتتسع .

ورغم أنها لم تعمل كصناعات مغذية لمنشآت أكبر حتى الآن إلا أن الفرص ما تزال موجودة لتشجيع منشآت جديدة على الدخول والارتباط بصفة أوثق مع الصناعات الكبيرة الموجودة ، وبذلك يمكن التغلب على مشكلة إيجاد أسواق مستقرة .

الهوامش والمراجع

الهوامش

(١) انظر الملحق الإحصائى.
(٢) العدد المضبوط للمنشآت التى حصلت على تمويل مصرفى هو ٢٣ منشأة.
(٣) لم تكن هناك إجابات من جميع أصحاب المشاريع على هذه الأسئلة، ففى حالة إجراءات الأمن الصناعى وردت ٥٠ إجابة فقط، كما وردت ٥٠ إجابة عن وجود صندوق إسعافات أولية ، و ٤٩ إجابة عن الرعاية الطبية.
(٤) راجع الجدول رقم (١) فى الملحق الإحصائى.
(٥) راجع الجدول رقم (١) فى الملحق الإحصائى.

المراجع :

- سامى عفيفى حاتم ، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٢.

- عالية المهدى أميرة مشهور ، القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف : دراسة استطلاعية ، المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ، ١٩٩٤ .

- محمد عبد العزيز عجيمة ، التمويل الصناعى ودور بنك التنمية الصناعية فى مصر: الايجابيات والسلبيات، البنك المركزى المصرى ، الإدارة العامة للتنظيم والتدريب ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

- نادية الشيشينى، دور بنك التنمية الصناعية المصرى فى تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة * البنك المركزى المصرى ، الإدارة العامة للتنظيم والتدريب ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٩١ / ١٩٩٢ .

- معهد التخطيط القومى ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (رقم ١٨) : الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية بالتطبيق على صناعة الغزل والنسيج القاهرة ، يوليو ١٩٨١ .

- معهد التخطيط القومى ، خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (رقم ٧٣) القاهرة ، يوليو ١٩٩٢ .

- معهد التخطيط القومى ومؤسسة فريدريش إيبرت ، ندوة عن : "دور الصناعات الصغيرة فى التنمية " القاهرة ١٩-٢١ ديسمبر ١٩٨٨ .

- تقرير بنك التنمية الصناعية ، أعداد مختلفة .

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء دراسة عن سوق العمل فى مصر ، القطاع غير المنظم القاهرة ، يونيو ١٩٨٥.

- Amr El Leithy, New Small Manufacturing Formation and Regional Development Egypt, Working Paper 9603, Economic Research Forum, Cairo.

ملحق الجداول

الجدول رقم (١)
توزيع العمال حسب النوع والعمر

النوع / العمر	١٥>	-١٥	-٢٠	-٣٠	-٤٠	-٥٠	-٦٠	غير محدد	المجموع
ذكور	٣	٣١	٢٣٣	٧٣	٢٨	١٣	١	٣٥	٤١٧
إناث	٦	٣١	١٢	٣	٠	٠	٠	١	٥٣
المجموع	٩	٦٢	٢٤٥	٧٦	٢٨	١٣	١	٣٦	٤٧٠

الجدول رقم (٢)
توزيع العمل حسب المستوى التعليمى

	عدد العمال	٪ المجموعة الآساسية
١- أمى	٥٥	١١.٧
٢- يقرأ ويكتب	٦٦	١٤.٠
٣- المدرسة الابتدائية	٦	١.٣
٤- المدرسة الاعدادية	١١	٢.٣
٥- المدرسة الثانوية	---	---
٦- المدرسة الصناعية	١٢٩	٢٧.٤
٧- المدرسة التجارية - الزراعية	١٩	٤.٠
٨- معاهد عليا	٩٢	١٩،٦
٩- الجامعة ، وما بعدها	٢٣	٤،٩
المجموع (١-٩)	٤٠١	٨٥.٣
بدون بيانات	٦٩	١٤،٧
المجموع الكلى	٤٧٠	١٠٠٪

الجدول رقم (٣)
توزيع العمال حسب محل السكن

سكن العمال	العدد	٪
مع الاسرة فى مدينة العاشر	٨١	١٧،٣
وحيدا فى مدينه العاشر	١٢٧	٢٧،٠
خارج مدينة العاشر	٢٣٥	٥٠،٠
بدون معلومات	٢٧	٥،٧
المجموع	٤٧٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٤)
توزيع العمال حسب وجود عقود عمل

هل يوجد عقد عمل؟	عدد العمال	٪
نعم	٣٩٨	٨٤،٧
لا	٥٦	١٢
لا توجد معلومات	١٦	٣،٣
المجموع	٤٧٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٥)
توزيع العمال حسب النوع واستمرارية العمل

النوع	عمل دائم	عمل مؤقت	غير محدد	المجموع
ذكور	٣٨١	١١	٢٥	٤١٧
إناث	٥٠	٠	٣	٥٣
المجموع	٤٣١	١١	٢٨	٤٧٠
النسبة المئوية	٩١،٧٪	٢،٣٪	٦٪	١٠٠٪

الجدول رقم (٦)
توزيع العمال حسب طول وقت العمل

وقت العمل	عدد العمال	٪ من العمال
أقل من ٣ شهور	١١	٢،٣
٣ شهور فأكثر	٦	١،٣
٦ شهور فأكثر	٤٠	١،٣
١ سنة فأكثر	٩٤	٢٠،٠
سنتان فأكثر	٧٤	١٥،٧
٣ سنوات فأكثر	١٨٧	٤٠،٠
بدون معلومات	٥٨	١٢،٣
المجموع	٤٧٠	١٠٠٪

الجدول رقم (٧)
توزيع العمال حسب نوع الأجر

الأجـــور	عدد العمال	٪ من العمال
يومية	٦	١،٣
أسبوعية	٧٥	١٦،٠
شهرية	٣٤٤	٧٣،٢
بالقطعة	٢	٤،
بدون معلومات	٤٣	٩.١
المجموع	٤٧٠	٪١٠٠

الجدول رقم (٨)
توزيع العمال حسب مستويات الأجور الشهرية

مستويات الاجور / العمال	عـــدد العمـــال			٪
	ذكور	إنـــاث	المجموع	
أقل من ٤٠ جنيها	٤	٢	٦	١,٢٧
أقل من ٨٠ جنيها	٧١	٤	٧٥	١٦,٠
أقل من ١٢٠ جنيها	٢٩٨	٤٣	٣٤١	٧٢,٥
أقل من ١٦٠ جنيها		١	١	٠,٢
أقل من ٢٠٠ إلى ٢٤٠ جنيها		١	١	٠,٢
	٣٧٣	٥١	٤٢٤	٩٠,٢
بيانات غير متوفرة	٤٤	٢	٤٦	٩,٨
جميع العمال	٤١٧	٥٣	٤٧٠	٪١٠٠